



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثمانون

روما، 21-22 أبريل/نيسان 2004

البرنامج التجريبي للحضور الميداني 2004-2007 ملخصات المبادرات

- 1 - استعرض المجلس التنفيذي في دورته الثمانين، المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2003، الوثيقة EB 2003/80/R.4، المعنونة البرنامج التجريبي للحضور الميداني، وأقر المبادئ التوجيهية والمعايير لاختيار البلدان والأدوات لبرنامج تجريبي للحضور الميداني مدته ثلاث سنوات. وأذن المجلس كذلك للصندوق بتنفيذ البرنامج على أساس المبادئ التوجيهية، والمعايير، وخطوات التنفيذ الرئيسية الموافق عليها.
- 2 - تمشيا مع الأحكام الواردة في الفقرة 29 من الوثيقة EB 2003/80/R.4، تقدم هذه الوثيقة ملخصي مبادرتين، إحداهما لبوليفيا والثانية لأوغندا، لعلم المجلس التنفيذي.

المحتويات

1	ألف - ملخص مبادرة البرنامج التجريبي للحضور الميداني: بوليفيا
1	أولا - وصف موجز
1	ثانيا - الغرض والمبررات
2	ثالثا - الأهداف التفصيلية
3	رابعا - الخلفية القطرية
4	خامسا - نطاق العمل
5	سادسا - الاختصاصات
6	سابعا - نوع العقد
6	ثامنا - الترتيبات المؤسسية
7	تاسعا - الميزانية التفصيلية
7	عاشرا - معايير تقييم نتائج/أثر المبادرة
9	باء - ملخص مبادرة البرنامج التجريبي للحضور الميداني: أوغندا
9	أولا - وصف موجز
9	ثانيا - الغرض والمبررات
10	ثالثا - الأهداف التفصيلية
10	رابعا - الخلفية القطرية
11	خامسا - نطاق العمل والاختصاصات
12	سادسا - المؤهلات المطلوبة
12	سابعا - نوع العقد
12	ثامنا - الترتيبات المؤسسية
13	تاسعا - الميزانية التفصيلية
13	عاشرا - معايير تقييم نتائج/أثر المبادرة

ألف - ملخص مبادرة البرنامج التجريبي للحضور الميداني: بوليفيا

أولا - وصف موجز

1 - يقصد من البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بوليفيا تعزيز الدعم المؤسسي الذي يقدمه الصندوق لمحاربة الفقر. وقد أنشئت وظيفة مدير الدعم الميداني استجابة لطلب حكومة بوليفيا بإيجاد حضور مستمر للصندوق في بوليفيا، وتمشيا مع توصية المجلس التنفيذي بزيادة الحضور الميداني للمنظمة لرفع مستوى أثر عملياتها من خلال تحسين التنسيق مع الشركاء الآخرين الدوليين والمحليين، والمشاركة الأكثر نشاطاً في حوار السياسات بشأن الحد من الفقر.

2 - اختيرت بوليفيا لاستضافة واحدة من 15 مبادرة لتعزيز الحضور الميداني للصندوق في مختلف أنحاء العالم. وقد وُفقَ على 9 قروض من الصندوق لبوليفيا يبلغ مجموعها نحو 81 مليون دولار أمريكي بشروط تيسيرية للغاية ولأجل متوسطة. يجري الآن تنفيذ أربعة قروض وإعداد قرض خامس، ويوجد في بوليفيا مقر البرنامج الإقليمي لدعم السكان الأصليين. ستعد وثيقة فرص استراتيجية قطرية جديدة في عام 2005. واختيرت بوليفيا أيضاً لتقييم خارجي مستقل يجريه الصندوق؛ ويجري مكتب التقييم تحليلاً للحفاظ. ومما لا شك فيه أن بوليفيا بلد ذو أولوية عالية للصندوق.

3 - في سياق مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عقد الصندوق اتفاقاً للإعفاء من الديون مع جمهورية بوليفيا بمبلغ يعادل 2.2 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. وفي سبتمبر/أيلول 2000، أقر المجلس التنفيذي مبلغاً إضافياً مقداره 4.3 ملايين وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة سيُخصم من خدمات دين بوليفيا القائم بين سنتي 2001 و2004.

ثانيا - الغرض والمبررات

4 - كانت بوليفيا دائماً تعتبر أفقر بلد في أمريكا اللاتينية نظراً إلى الطبيعة الريفية التي تغلب عليها، وفق إقليم الهضبة المرتفعة المسمى ألتيبانو، وضعف المؤسسات، واستبعاد قطاع كبير من الأيمارا، والكينشوا وغيرهما من السكان الأصليين، وهشاشة الاقتصاد. بدأ الوضع في التغير في الخمسينات من القرن الماضي حين ثار المجتمع البوليفي على نظام الإقطاع الذي كانت تسيطر عليه طبقة الأغنياء المتحكمة بالمناجم. اتخذت الجمهورية الجديدة إجراءات لتأميم أصول البلد ووضع نظام تعليم مجاني وإلزامي، وتنفيذ إصلاح زراعي لإعطاء أفقر المزارعين الفلاحين من سكان الجبل، أو إقليم سييرا، إمكانيات للحصول على الأرض التي هم أشد ما يكونون رغبة في الحصول عليها. مرت بوليفيا خلال العقود الخمسة الماضية بفترة صعبة من التحول إلى مجتمع حديث، بالتوسع إلى الأراضي الغنية والموارد الطبيعية الموجودة في الإقليم الشرقي (أمازونيا، وشاكو، والأراضي المنخفضة) الذي يقيم فيه الآن أكثر من ثلث سكان البلد، ويوجد فيه نصف ثروته.

5 - مرت بوليفيا، في أواسط الثمانينات بأزمة اقتصادية خطيرة، ارتفع فيها معدل التضخم بنسبة 13 000% سنوياً، تم حلها بنجاح بواسطة مجموعة إصلاحات وضعت بدعم من المجتمع الدولي. وبعد ذلك ببضع سنوات أصبحت بوليفيا تعتبر بلداً نموذجياً، لكن هذا الوهم تبدد في أواسط التسعينات. فقد استعيد الاستقرار لكن فوائد النمو انحصرت في أيدي الأثرياء الذين لم يستثمروا في البلد. وما زال التعاون الدولي هو المصدر الرئيسي للاستثمار.

6 - الفقر مستمر في بوليفيا بسبب تركيز الدخل في أيدي نفر قليل من الناس. وركزت استراتيجية الصندوق ومساهماته منذ عام 1998 على ما يلي: (i) تمكين أسر المزارعين الفلاحين ومنظماتهم؛ (ii) توليد الثروة في المناطق الريفية بقيام المزارعين الفلاحين بأعمال تجارية زراعية وغير زراعية؛ (iii) تطوير منتجات وسلع وخدمات قادرة على المنافسة، ينتجها صغار المنتجين، أي مربي المواشي الشبيهة بالجمال؛ (iv) استخدام أصول المزارعين الفلاحين على أفضل وجه؛ (v) إعطاء سندات تملك الأرض للشعوب الأصلية في إقليم أمازونيا.

7 - يجري الآن قياس نتائج استراتيجية الصندوق وعملياته وصحتها بتقييم الحافظة الذي يجريه الآن مكتب التقييم. غير أن من الواضح بالفعل أنه على الرغم من كون المزارعين الفلاحين قد حسّنوا إمكانيات حصولهم على الموارد، والقوة، والدخل فإن التغير المستمر للمؤسسات العامة حدّ من فعالية المشاريع وزاد تكاليف الوساطة زيادة كبيرة، مما حدّ من نقل الأموال والسلطة إلى أفقر الناس.

8 - سيسعى الصندوق، بمساعدة من مدير الدعم الميداني، إلى إحداث أثر مستمر على تحقيق أهداف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، ونوعية العمليات، وزيادة مساهمة الشركاء، ووضع الصندوق في موقف يمكنه من إعطاء منح متضافرة لزيادة كفاءة مساهماته. وسيكرس وقت مدير الدعم الميداني للاستماع إلى المزارعين الفلاحين، والحرفيين، وصغار التجار المستفيدين من مشاريع الصندوق، الذين لا يستطيعون دائماً أن يعبروا عما في نفوسهم بالقنوات الرسمية، ودعم المبادرات التي يقومون بها. وسوف يسعى مدير الدعم الميداني إلى مضاعفة مساهمات الصندوق بما يقوم به من أعمال، وبتعبئة القدرات المحلية والشركاء المحليين الذين يستطيعون دعم المبادرات التي تهم المستفيدين في البلد أو المشاركة في تمويلها.

9 - وقالت حكومة بوليفيا، ممثلة بدائرة الاستثمار العام في وزارة المالية، في عدة مناسبات، إنها تود أن تتلقّى مساعدة استشارية مباشرة من الصندوق في أمور مثل: (i) الأعمال التجارية الريفية؛ (ii) السكان الأصليين؛ (iii) تطوير أسواق الخدمات التي يقدمها الفقراء؛ (iv) إدارة الموارد الطبيعية الريفية من خلال المنافسة؛ (v) تحقيق القيمة المضافة بواسطة الثقافة والتنوع الحيوي. وتعتبر الحكومة أيضاً أن الصندوق حقق نتائج ملموسة تفتح باستمرار آفاقاً ابتكارية للفقراء ليولدوا الثروة ويحصلوا على مزيد من القوة في المجتمع.

ثالثاً - الأهداف التفصيلية

10 - فيما يلي الأهداف التفصيلية لمرفق الحضور الميداني المقترح لبوليفيا:

- دعم إدارة المشاريع وإجراء تحليل أكثر دقة لاتجاهات الأداء. وسيولى انتباه خاص لتنفيذ حافظة المشاريع والإشراف عليها.

- تعزيز بناء الشراكات، والاتصال مع الشركاء المحتملين سواءً على الصعيد الوطني أو الدولي أو صعيد المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه تقوية الصلات بين مشاريع الصندوق وبرامجه العاملة في بوليفيا.
- تحسين الصلات بين المشاريع الميدانية ومقر الصندوق، وتوفير مدخلات ومعلومات مرتدة بشأن المسائل الرئيسية في أداء المشاريع والسياسات ذات الصلة.

رابعاً - الخلفية القطرية

- 11 - أُدرجت بوليفيا في مجموعة البلدان المتوسطة من حيث التنمية البشرية في تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي¹، وإن كانت مرتبتها في التصنيف (104 من 162) تضعها أقرب إلى مجموعة البلدان المنخفضة الدرجة في التنمية البشرية. وكان مؤشر التنمية البشرية البوليفية 0.648 في عام 1999، أي أعلى بقليل من مؤشرات نيكاراغوا، وهندوراس، وغواتيمالا، وهايتي لكنه أقل من متوسط مؤشرات أمريكا اللاتينية (البالغ 0.760).
- 12 - مركز بوليفيا هذا جاء نتيجةً لتلافي ثلاثة اتجاهات متقلبة - الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية - كانت سحبها تتجمع لوضع سنين. ففي الجانب الاقتصادي تبرز ثلاثة مظاهر إلى المقدمة - وهي قلة التقدم في الحد من الفقر وارتفاع التفاوت، وهشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، وتقلُّب الوضع المالي².
- 13 - أدى النجاح في تخفيض محاصيل الكوكا في الفترة 1998-2002 إلى إلحاق أضرار بدخول أفقر الناس، الذين لم يتمكنوا من الحصول على دخلٍ بديل كاف. وقد أدى استثمار حقول الغاز إلى تخفيض أسعار الوقود ومكن السكان بصورة متزايدة من الحصول على طاقة نظيفة منخفضة الكلفة. غير أن التوترات بين مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية والأقاليم الأصلية وغير الأصلية، وبين الإقليم الشرقي والإقليم الجبلي أو الأنتيلانو، أخذت في الازدياد؛ وهي انعكاس لاختلاف وجهات نظر المجموعات الاجتماعية المختلفة واختلاف أهدافها. ومع أنه حصل شيء من التقدم في المؤشرات الاجتماعية، كان هذا التقدم متفاوتاً. وتتألف الاستراتيجية البوليفية للحد من الفقر من أربعة عناصر وهي: (i) توسيع فرص العمل بدعم وتشجيع القدرة الإنتاجية؛ (ii) بناء القدرات بواسطة تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة؛ (iii) تحسين الأمن والحماية لأفقر قطاعات السكان وأكثرها هشاشة؛ (iv) العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي والمشاركة. واعتمدت بوليفيا نصاً معدلاً للأهداف الإنمائية للألفية، فجمعت بين استراتيجيتها للحد من الفقر ومجموعة من الأهداف تشكل انعكاساً أفضل لحقائق البلد، وحول المجتمع الدولي تركيزه في معايير النتائج إلى بيان للأهداف ملموس بصورة أكثر.

- 14 - لدى بوليفيا أربعة مشاريع جارية وهي: مشروع النهوض بأحوال منتجي فصيلة الجمليات في الهضبة الأنديّة المرتفعة؛ مشروع التنمية القابلة للاستمرار للسكان الأصليين في مجتمعات بيبي المحلية؛ خدمات المساعدة التقنية لصغار المزارعين؛ إدارة الموارد الطبيعية في إقليميّ شاكو والأودية العليا.

¹ تقرير التنمية البشرية لبوليفيا 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

² استراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية، 2004.

خامسا - نطاق العمل

إدارة المشاريع والتنمية السياساتية

15 - سيمثل مدير الدعم الميداني، رجلا كان أو امرأة، الصندوق في جميع اجتماعات التنسيق مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف واجتماعات اللجنة التوجيهية للمشروع، وسيشارك في إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية ويقوم بزيارات متعددة للإشراف على التنفيذ في الميدان ودعم هذا التنفيذ. وسيتابع تنفيذ المشروع، ويعزز إدارته، ويحصل على دعم للمشروع من البرامج الإقليمية الممولة من الصندوق، والآليات الأخرى.

16 - سيتم تقييم أداء مدير الدعم الميداني بأن تؤخذ في الحسبان التحسينات المقارنة الحاصلة فيما يلي: (i) الصرف من القرض في الأوقات المحددة؛ (ii) تعزيز مراقبة النوعية، وحل المشاكل التقنية، والمراقبة المستمرة للتنفيذ من قبل الصندوق والمؤسسة المتعاونة؛ (iii) معالجة المسائل التقنية؛ (iv) تعبئة موارد إضافية؛ (v) المساهمة في الحوار وزيادة الكفاءة الإجمالية للاستثمار العام في محاربة الفقر، الخ.

17 - يضع مدير الدعم الميداني ومدير الحافظة القطرية كل سنة خطة للعمليات والنتائج المتوقعة ويُطلعان عليها المؤسسة المتعاونة وشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي في الصندوق لإجراء تقييم للأداء يستند إلى النتائج.

بناء الشراكات

18 - ينبغي للمبادرة المقترحة أن توطد الارتباطات مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المحلية، والمجتمع المدني أو تبني على هذه الارتباطات. والمسألة الأولى ذات الأولوية هي زيادة التمويل المشترك مع المؤسسة المتعاونة، مؤسسة تنمية الأنديز. وقد بدأت المؤسسة مؤخراً في وضع مجال مشاريع اجتماعية وخصصت مقادير متزايدة من الموارد لدعم الحد من الفقر، وبصورة مشابهة سيقوم الصندوق بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الألماني، وهي المؤسسات المالية الثلاث التي تقدم قروضاً لأهداف مشابهة أو مكملة لأهداف الصندوق. وفي مجال التعاون الثنائي من المتوقع تعزيز الصلات مع ألمانيا في إدارة الموارد الطبيعية (مشروع إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر)، ومع أسبانيا بشأن مسألتَي السكان الأصليين والتنمية المحلية، وما أشبه ذلك. وسوف يزداد التعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الثنائية (سويسرا، المملكة المتحدة، فرنسا، الخ). وفي مجال المنظمات غير الحكومية، تدعو الخطط إلى العمل مع وكالات بيئية بشأن مشاريع إدارة الموارد الطبيعية، وتنمية التراث البيولوجي والثقافي للسكان الأصليين.

19 - من شأن هذا أن يمكن أيضاً من توجيه المبادرات المستمرة إلى حوار السياسات دعماً للأهداف الإنمائية للألفية.

إدارة المعارف

20 - طور الصندوق عدة ابتكارات هامة في بوليفيا ودعم المعارف المحلية للخبراء والمنظمات الذين هم من طوائف المزارعين الفلاحين والسكان الأصليين. ويتضح هذا من خمسة كتب وضعت في المشاريع المكتملة (تشوكيساكا

وكوتاغيتا)، ونصين اثنين في مساهمات الصندوق في تطوير أسواق للخدمات المقدمة من القطاع الخاص، نشرا بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، و6 كتب في البرنامج الإقليمي لدعم السكان الأصليين في حوض الأمازون، مستشهدة بالخبرات البوليفية، وكتاب واحد في مساهمة مشاريع الصندوق في مسائل التمايز بين الجنسين، و7 أقرص مضغوطة ونصوص في الأثر الاقتصادي لقطاع المواشي الشبيهة بالجمال على فقراء الريف، بالإضافة إلى مقالات أخرى وأشرطة فيديو. غير أن هذه المعرفة لم تنتشر على نطاق واسع ولا بصورة منهجية. وهناك جوانب أخرى، مثل الدروس المعطاة في سندات تملك الأرض للسكان الأصليين في إقليم أمازونيا، وأثر المنح الدراسية على تنمية رأس المال البشري، والاستراتيجيات التكميلية للأسر الريفية وأقاربها من سكان المدن للتغلب على الفقر، ومسائل أخرى لم يتم تناولها بعد، وسيتم تغطيتها بالتعاون مع وكالات أخرى. ومع أن من المعترف به أن معرفة النوعية الجيدة وقمة الاستخدام يمكن أن توزع وتنتشر، فإن تطبيق المنهجية قاصر بوجه عام. وسيلتمس مدير الدعم الميداني بالعمل، مع شركاء آخرين محليين، على إيجاد حلول لهذه المشكلة.

تحسين الصلات بين المشاريع الميدانية للصندوق ومقر الصندوق

21 - سيقدم البرنامج التجريبي للحضور الميداني معلومات مرتدة مستمرة إلى مدير الحافظة القطرية، وشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبية بشأن أداء البرامج والمشاريع العاملة في بوليفيا، وبناء الشراكات، وتقديم المدخلات لتعزيز حوار السياسات.

22 - من العناصر الرئيسية لاستراتيجية الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبية تعزيز حوار السياسات، وإشراك أصحاب المصلحة، والحكومات، والجهات المانحة إشراكاً مباشراً، في حوارٍ وعملٍ مستمرين، مثل المشاركة في تمويل ودعم إنشاء مؤسسات وأطر سياساتية للتعاون.

23 - في سياق حوار السياسات المستمر في بوليفيا، تظل السلطات الحكومية على اتصال مستمر مع شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبية، لبحث سياسات التنمية الريفية واستراتيجياتها، وأثر عمليات الصندوق في بوليفيا.

سادسا - الاختصاصات

24 - سيكون مدير الدعم الميداني مواطناً بوليفياً أو مواطناً لبلد آخر من بلدان الإقليم مقيماً في بوليفيا. ويكون رجلاً أو امرأة يؤمن (أو تؤمن) بقيم الصندوق ومقترحاته وييدي احتراماً عميقاً لمبادرات المستفيدين من مشاريع الصندوق وثقافتهم. ويعرف - إن أمكن - ويقدر الثقافات القومية، مثل كيتشوا، وأيمارا، وغيرهما.

25 - ويقوم المدير بما يلي:

- دعم الامتثال الفعال للتوصيات التي تقدّمها البعثات الموفدة لرصد ودعم تنفيذ المشاريع الجارية من قبل المؤسسة المتعاونة والصندوق؛
- تقديم الدعم لتنفيذ المشاريع في الميدان، وتيسير عملية تحقيق أهداف كل مشروع والتغلب على العقبات المؤسسية والتأخيرات الواقعة بين المشروع والهيئات الرسمية؛

- دعم بعثات صياغة المشاريع ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية التي يوفدها الصندوق إلى البلد لتنفيذ استراتيجيات وعمليات جديدة؛
- تيسير زيادة ما يُنقل إلى المستفيدين إلى أقصى حد ممكن وتمكين هؤلاء المستفيدين وتقليص جميع أشكال التمييز والظلم من خلال زيارات تفقدية إلى الميدان؛
- دعم الحكومة الوطنية في تعزيز فعالية واتساق مختلف صكوك الاستثمار العام (بما في ذلك مشاريع الصندوق) للحصول على نتائج ملموسة في محاربة الفقر؛
- تمثيل الصندوق في المناسبات التي تنظم في البلد، لا سيما الأنشطة المتصلة بالمجموعات الاستشارية، والمجموعات المانحة، ومجموعات التنمية الريفية، الخ؛
- تنسيق أعمال واتجاهات الجهات المانحة الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، ووكالات التعاون الثنائي، والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وما أشبه ذلك) في إطار سياسة بوليفيا واستراتيجيتها للحد من الفقر؛
- العمل على اتساق مشاريع الصندوق بعضها مع بعض بمضاعفة عمليات تبادل الخبرات، وبدعم من البرامج الإقليمية التي يمولها الصندوق في الإقليم؛
- تحليل طلبات الدعم المحتملة لإدراجها في برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، والمشاركة في التمويل مع مؤسسات من القطاع الخاص، الخ، والتوصية بدعم مالي أو غير مالي؛
- تعبئة موارد إضافية لتطوير استراتيجيات وعمليات فيها مصلحة للمستفيدين.

سابعاً - نوع العقد

26 - ستعتمد مبادرة الحضور الميداني في بوليفيا على مدير دعم ميداني تابع لمدير الحافظة القطرية تحت الإشراف العام لمدير شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي وتوجيهاته. سيعين مدير الدعم الميداني محلياً بعقد مع الصندوق. وسيعد تقريراً كل ثلاثة أشهر، يصف فيه الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها في الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق النتائج والأثر.

ثامناً - الترتيبات المؤسسية

27 - سيكون مكتب مدير الدعم الميداني في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أبدى البرنامج اهتماماً باستدامة هذه المبادرة، وبدأت الشعبة الإقليمية مفاوضات معه على التعاون في المستقبل. ولن يقدم البرنامج أي دعم نقدي لهذه المبادرة.

تاسعا - الميزانية التفصيلية

28 - يتوقع أن تبلغ تكلفة المبادرة 210 000 دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات، بواقع 70 000 دولار في السنة. سيمول الصندوق تكلفة مدير الدعم الميداني على أساس التفرغ وتكاليف البعثات الميدانية والنفقات التشغيلية. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة غير نقدية على شكل تسهيلات لوجستية.

بوليفيا - التكاليف السنوية المقدرة

بند النفقات	الصندوق	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مساهمة عينية)	مجموع الميزانية
الراتب السنوي لمدير الدعم الميداني	48.000		
تكلفة تنظيم اجتماعات تنظيمية وحلقات عمل	2.000		
بعثات ميدانية			11.000
نفقات سفر داخل بوليفيا (6 رحلات داخلية بواقع 1 000 دولار للرحلة)	6,000		
رحلات إلى ليما، بيرو (2) ووجهات أخرى في الإقليم (2)	5,000		
اتصالات ونفقات تشغيل			9.000
اتصالات	4.000	1.800	5.800
نفقات الأماكن والمكاتب	1.400	4.600	6.000
حواسيب ولوازم	2.000	1.500	3.500
نفقات أخرى	1.600		1.600
المجموع	70.000	7.900	77.900
النسبة المئوية	90%	10%	100%

عاشرا - معايير تقييم نتائج وأثر المبادرة

29 - المعايير التي تُستخدم في تقييم النتائج هي التالية:



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مؤشرات العمليات	مؤشرات النتائج
تنفيذ المشروع	مؤشرات تستند إلى تقارير حالة المشاريع: نوعية الحسابات؛ نوعية مراجعة الحسابات؛ حسن توقيت مراجعة الحسابات؛ توفر الأموال النظيرة، إجمالي الصروف بحسب المشاريع، الامتثال لاتفاقية القرض، إعداد تقارير مرحلية، وإعداد الرصد.
حوار السياسات وبناء الشراكات	تحسين المعرفة بالصندوق على الصعيد القطري، وزيادة توجه المؤسسات نحو الحد من الفقر الريفي؛ زيادة التمويل المشترك وزيادة الموارد الآتية من التعاون التي تصل إلى الفقراء؛ تخفيض التكاليف وطول فترة الوساطة؛ تحسين التنسيق مع الجهات المانحة؛ مواصلة برامج الصندوق مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والمبادرات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.
إدارة المعارف	نشر الكتب، والأقراص المدمجة والمواد الأخرى التي تجمع خبرات الجهات الفاعلة المحلية التي تدعمها مشاريع الصندوق؛ تنظيم "طريقين للتعلم" كل سنة بدعم من منح المساعدة التقنية التي يمولها الصندوق؛ تنظيم اجتماع سنوي مع صانعي السياسة العامة في الإقليم.

باء - ملخص مبادرة البرنامج التجريبي للحضور الميداني: أوغندا

أولا - وصف موجز

30 - تتطوي المبادرة المقترحة على الاحتفاظ بخدمات شخص خبير في أوغندا، كمنسق الصندوق للبرنامج والسياسة، لكي يمثل مصلحة الصندوق وكذلك يعزز منظور الصندوق ومكانته في جدول الأعمال الإنمائي للبلد. سيكون مقر منسق البرنامج والسياسة في كمبالا بأوغندا، ويعمل بتوجيه من مدير البرنامج القطري المسؤول ويتعاون معه. وسيشارك منسق البرنامج والسياسة، على وجه الخصوص، مشاركة فعالة في الحوار الذي يجري داخل البلد والتفاعل مع حكومة أوغندا والشركاء الآخرين في التنمية، لا سيما فيما يتصل بقضايا سياسة/استراتيجية التنمية الريفية والزراعية.

ثانيا - الغرض والمبررات

31 - هدف المبادرة هو المساهمة في تعزيز مصالح فقراء الريف الأوغندي، لا سيما في مجال سياسة البلد. والهدف الرئيسي هو تعزيز مشاركة الصندوق وتمثيله في المباحثات الجارية التي تشترك فيها الحكومة وممثلو القطاع الخاص المنظم، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك الشركاء الثنائيون، بغية ضمان انعكاس مصالح المجتمعات الريفية واحتياجاتها على الوجه الصحيح والاستجابة لبرنامج التنمية في البلد.

32 - يجيء تعيين منسق البرنامج والسياسة في حينه وهو أمر أساسي، بخاصة إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن في أوغندا واحدة من أكبر حافظات الاستثمار التي يساعدها الصندوق. يضاف إلى ذلك تغير تركيز الحكومة الإنمائي من نهج المشروع/البرنامج إلى نهج القطاع بأسره وتفضيلها لآليات تمويل دعم الميزانية؛ وجماعة المانحين النشطة والمنظمة تنظيميا جيدا نسبيا؛ ونفوذ الجهات المانحة القوي في اتخاذ القرارات الحكومية، تتضافر كلها لتجعل مشاركة الصندوق الفعالة في الحوار القطري الجاري داخل البلد، والمتصل بمسائل التنمية الريفية والزراعية، أمراً أكثر ضرورة ومنطقاً.

33 - يبني تعيين منسق البرنامج والسياسة في أوغندا على الخبرة المكتسبة من تعيين شعبة إفريقيا الثانية خبيراً استشارياً محلياً (أوغندياً) على أساس غير متفرغ وكان مقره في وزارة الحكم المحلي منذ يناير/كانون الثاني 2002 بغرض تعزيز الحضور الميداني للصندوق في البلد. وعلى الرغم من طبيعة العمل الجزئي (غير المتفرغ) لخدمات الخبير الاستشاري، فقد قام بدور هام في زيادة حضور الصندوق المنظور في البلد، لا سيما زيادة مشاركته في محافل المناقشات المختلفة، وتحديث معلومات الشعبة/مدير البرنامج القطري في الوقت المناسب عن التطورات الهامة الحادثة في البلد. وسيرفع مستوى وظيفة منسق البرنامج والسياسة، بالإضافة إلى شمول واستيعاب المهام التي يقوم بها الخبير الاستشاري حالياً، ليعمل على أساس النفرغ الكامل، وتشمل صياغة موقف الصندوق وآماله على صعيد رسم السياسة، وكذلك ضمان العمل في تعاون أوثق مع الحكومة والوكالات الثنائية/المتعددة الأطراف.

ثالثاً - الأهداف التفصيلية

34 - فيما يلي الأهداف التفصيلية لتعيين منسق برنامج وسياسة في أوغندا:

- إقامة وتعزيز شراكات وتعاون مع الحكومة ومختلف الشركاء في التنمية في إطار المشاريع/البرامج التي يساعدها الصندوق، وكذلك المشاركة في حوار السياسات، وضمان إعطاء الأولوية الأولى للعمل على تحقيق مصالح الفقراء؛
- تعزيز مجال وفرص تلبية احتياجات فقراء الريف في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والقطاعية للحد من الفقر الريفي؛
- مواءمة مساعدة الصندوق مع مبادئ التنمية وآليات التمويل والأهداف الوطنية؛ لا سيما استطلاع نهج البرمجة الشاملة للقطاع بأسره؛
- التماس تقليص العقبات المؤسسية في المجالات المواضيعية التي هي موضع اهتمام استراتيجي للصندوق ولفقراء الريف؛
- تحسين أداء التنفيذ والرصد على صعيد النشاط للمسائل والمنجزات في المشاريع/البرامج التي يساعدها الصندوق؛
- زيادة التنسيق مع مجموعات المجتمع المدني، وكذلك دعم ندوات المنظمات الوطنية غير الحكومية التي تمثل مصالح فقراء الريف؛
- تحسين الحصول على المعلومات من العمليات الرئيسية لرصد الفقر والأثر على الصعيد الوطني وعلى صعيد المشروع.

رابعاً - الخلفية القطرية

35 - أوغندا واحد من أفقر البلدان في العالم، وتعيش أغلبية سكانها في الريف. ومنذ عام 1981 والصندوق يساعد أوغندا في معالجة أولويات التنمية الريفية والزراعية. وكان دعم الصندوق في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، في إطار خطة العمل الحكومية لاستئصال الفقر، وخطتها لتحديث الزراعة، وكذلك في الإطار الاستراتيجي للصندوق واستراتيجيته الإقليمية لإفريقيا الشرقية والجنوبية. حافظة أوغندا من أكبر حافظات الصندوق في الإقليم، وهي تضم حالياً ستة مشاريع جارية³. ويبلغ مجموع التزامات الصندوق بإقراض أوغندا حتى الآن نحو 148 مليون دولار أمريكي لعشرة مشاريع، ويبلغ مجموع القروض للتدخلات الجارية نحو 82 مليون دولار أمريكي.

36 - كررت الحكومة مؤخراً الإعراب عن رغبتها القوية في أن يكون تسليم الشركاء في التنمية للمساعدة المالية متفقاً مع عملية الميزنة الوطنية وملكية الحكومة للميزانية. وبناء على ذلك، تكون الطرائق المفضلة لدى الحكومة لتقديم الجهات المانحة للتمويل مرتبة ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: (i) دعم الميزانية العامة؛ (ii) دعم للميزانية محدد لخطة العمل للحد من الفقر؛ (iii) دعم الميزانية القطاعية؛ (iv) معونة المشروع/البرنامج أو المساعدة التقنية. مجموعة

³ بما فيها برنامج تنمية أويسو الذي يموله الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

الأفضليات هذه تثير تحديين اثنين للشركاء في التنمية في دعمهم للتنمية الريفية والزراعية، وهما: (i) السعي إلى ضمان كون "الحيز" المخصص في الميزانية لدعم التنمية الزراعية والريفية يتناسب مع نسبة تقشي الفقر في الريف، وهي نسبة عالية جداً؛ (ii) إيجاد سبيل لضمان كون الآليات العريضة (التي غالباً ما تكون لا مركزية) تتسق مع المشاركة الكافية في المسائل الأساسية المتعلقة بالفقر الريفي، بما في ذلك ابتكارات لاستطلاع استجابات جديدة لم تتضح بعد للاندماج الكامل في نظم القواعد الوطنية.

37 - يوجد في أوغندا حضور لجهات مانحة قوية ومنظمة جيداً، وكذلك بعض الجهات المنتفذة. وكان من النتائج الحتمية لذلك أن الإدارة الإجمالية للسياسة والبيئة المؤسسية وعمليات اتخاذ القرارات الحكومية تميل أحياناً إلى أن تكون مدفوعة بعدد محدود من الوكالات المانحة ذات الصوت القوي. ويخشى أن يؤدي هذا الوضع إلى اتخاذ قرارات سياسية يمكن أن تعود بآثار سلبية أو غير ذات شأن لفقر الريف. ويتمثل ذلك بقرار الحكومة المتصل بالطرائق المفضلة للمساعدة الإنمائية، وهذا تحول يرجح أن يسبب تحديات متزايدة لجهود التنمية الريفية والحد من الفقر. وفي هذه الظروف، أصبحت الحاجة إلى التفكير في اهتمامات المجموعة التي تستهدفها خطة العمل الحكومي لاستئصال الفقر، وصياغة هذه الاهتمامات، وكذلك أصبحت اهتمامات الصندوق، في الحوار السياساتي الآن أكثر حدة منها في أي وقت سابق.

خامساً - نطاق العمل والاختصاصات

38 - ستكون وظيفة منسق البرنامج والسياسة بصورة رئيسية في مجالين اثنين: فهو، كمثل للصندوق، سيقوم بصياغة اهتمامات الصندوق في الحوار السياساتي، المتصلة بالحد من الفقر الريفي؛ ويستفيد من قربه من المشاريع/البرامج لتقديم مساعدة في التنفيذ، تستند إلى صلة فعالة واتصال مستمر مع الصندوق في روما. وعلى وجه أكثر تخصيصاً، سيقوم منسق البرنامج والسياسة، تحت الإشراف المباشر لمدير البرنامج القطري المسؤول، بما يلي:

- المشاركة وتمثيل الصندوق في الاجتماعات التي تعقدها الحكومة ووكالاتها، وتشمل الوكالات الممولة/المانحة، المتصلة بمسائل الاستراتيجية/السياسة، وكذلك تخطيط وتنفيذ التدخلات التي يساعدها الصندوق ومجتمع الجهات المانحة؛
- المشاركة في محافل قطاعية وشبه قطاعية تتصل بالتنمية الزراعية والريفية وتكون ذات صلة باهتمام الصندوق - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مجموعة المانحين الفرعية للزراعة، ومجموعة المانحين الفرعية من القطاع الخاص، والمحفل الأوغندي للتمويل الصغير؛
- تمثيل الصندوق في أنشطة التخطيط الوطني الرئيسية والتنسيق بين الجهات المانحة، المتصلة باستراتيجيات التنمية الريفية الوطنية وبرمجة الاستثمارات؛
- متابعة وتعزيز الحوار والشراكات مع الشركاء في التنمية - في إطار المشاركة في تمويل المشاريع/البرامج، وتنفيذها، والمسائل السياساتية الحرجة؛
- متابعة قضايا محددة تتصل بالحفاظة التي يساعدها الصندوق/شعبة إفريقيا الثانية لتعجيل الأداء وتحقيق الأثر؛

- أداء ومتابعة أي أنشطة/أعمال محددة يمكن أن يعهد بها إلى الصندوق/شعبة إفريقيا الثانية بغية تمثيل الصندوق تمثيلاً فعالاً في البلد.

39 - يرفع منسق البرنامج والسياسة تقارير إلى مدير البرنامج القطري المسؤول، تحت الإشراف العام لمدير شعبة إفريقيا الثانية وبتوجيهاته.

سادسا - المؤهلات المطلوبة

40 - تشمل المؤهلات/الكفاءات المطلوب توافرها في منسق البرنامج والسياسة ما يلي:

- الالتزام بالحد من الفقر الريفي؛
- عشر سنوات على الأقل من الخبرة على مستوى الإدارة في التنمية الزراعية والريفية في الإقليم؛
- الرغبة والقدرة على اتخاذ المبادرات استجابة للأوضاع/القضايا الناشئة؛
- درجة جامعية عليا في موضوع ذي صلة (الاقتصاد، الزراعة، علوم أخرى، علوم سياسية، أي ميدان آخر من ميادين علم الاجتماع)؛
- مهارات تحليل واتصال ممتازة (كتابة وشفاهة)، وكذلك القدرة على الاستماع، والتركيز، وإقامة علاقات مع الأفراد؛
- الإلمام باستخدام الحاسوب.

سابعا - نوع العقد

41 - ما زالت خيارات تعيين منسق البرنامج والسياسة قيد المناقشة في الصندوق، ولكن الشيء المثالي هو أن يُعيّن شاغل هذه الوظيفة تعييناً محلياً على أساس تنافسي بعقد سنوي، قابل للتجديد لفترة ثلاث سنوات. وسيعمل شاغل الوظيفة بناءً على أساس خطة عمل وميزانية سنوية، تتبعها خطط ربع سنوية مفصلة يتفق عليها مع مدير البرنامج القطري. ويستعرض أداء شاغل الوظيفة سنوياً، وبناءً على أساس ذلك الاستعراض يتخذ قرار بشأن تجديد العقد.

ثامنا - الترتيبات المؤسسية

42 - يكون مقر منسق البرنامج والسياسة في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كمبالا، لكن يُطلب منه الاتصال اتصالاً وثيقاً بالوزارات الحكومية ذات العلاقة، وبوجه خاص، تلك المعنية بالتدخلات التي يساعدها الصندوق - المالية/التخطيط، الزراعة، الحكم المحلي، التجارة - وكذلك مع أمانة خطة تحديث الزراعة. ويساعده في عمله موظف كفاء يقوم بأعمال السكرتارية.

ءاسعا - المىزانىة الءفصىلىة

43 - يقءر مءموع ءكالىف المباءرة المقءرءة على مءى فءرة الءلاء سنواء بمبلء 240 000 ءولار أمرىكى؁ وءءقسف الءكالىف كما ىلى (بالءولار الأمريكى):

البءء	السنة الأولى	السنة الءانىة	السنة الءالءة	المءموع
مرءب منسق البرنامء والسىاسة وملءقائه	48 000	49 440	50 923	148 363
مرءب السكرءىر/السكرءىرءة وملءقائه	6 600	6 798	7 002	20 400
ءءماء الءعم المقءمة من برنامء الأمم المءءة الإنمائى	12 000	12 360	12 731	37 091
مءءاء وأءاء مءءب	6 000	-	-	6 000
ءشءىل المءءب وصىانءه	1 800	1 854	1 910	5 564
نقل وسفرىاء	9 000	4 500	4 560	18 860
ءركىب/ءءماء مءءاء الاءءالاء	2 000	1 500	1 545	5 045
المءموع	85 400	76 452	78 671	240 523

عاشرا - معابىر ءقىم نءاءء/أءر المباءرة

44 - سءءءار مءموعة مؤشراء لكل مباءرة من القاءمة الوارءة أءناه وءكىف على نحو ىءقق مع وءع أوءءاء؁ حسب الاقتضاء.

(أ) ءنفىء المشارىع

مؤشراء العملىاء

- عءء المءافل السىاساءىة الءى شارء فىها منسق البرنامء والسىاسة أو أسهم فىها؛
- عءء الشراءاء والصلاء الءى أنشءء/أضفى عىهاء الطابع المؤسسى على صعبء السىاسة العامة.

مؤشراء النءاءء

- زىاءة المعرفة العامة بالصنءوق على الصعبء القءرى؛
- الءءءم الملءوظ فى ءءفىض العقباء السىاسىة والمؤسسىة الءى ءعءرض الءء من الفقر الرىفى؛
- زىاءة الاءءباء لمعالجة قضاىا الفقر الرىفى فى وءائء سىاسىة على الصعبء القءرى (الوصول إلى السوق؁ مءلاً؁ وإلاء اللوائء المالىة؁ وءىرها من وءائء السىاسة العامة)؛
- زىاءة الءركىز على البرامج المءعلقة بالفقر الرىفى كما ءعءكس فى مءصصاء القءاع الزراعى من مىزانىة الءكومة؛
- زىاءة ءوءة المؤسساء نحو الءء من الفقر الرىفى.

(ب) بناء الشراكات

مؤشرات العمليات

- عدد الاجتماعات المعقودة مع مؤسسات وطنية/حكومية بشأن قضايا متصلة ببرنامج الصندوق؛
- عدد الاجتماعات المعقودة مع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني؛
- عدد الاجتماعات المعقودة مع الجهات المانحة؛
- أهمية نتائج الاجتماعات (بناء على الوثائق المتاحة) لاهتمامات الصندوق وقضايا الفقر الريفي.

مؤشرات النتائج

- تعزيز مواءمة برامج الصندوق مع الآليات والأهداف الوطنية فيما يتعلق بالحد من الفقر الريفي؛
- زيادة التنسيق مع المجتمع المدني؛
- تحسين التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة في برامج الحد من الفقر الريفي؛
- زيادة فرص المشاركة في التمويل.

(ج) إدارة المعارف

مؤشرات العمليات

- تقديم تقارير معتبرة ومنتظمة إلى مقر الصندوق (عدد التقارير)؛
- المشاركة في المجموعات المواضيعية ذات الصلة على الصعيد القطري والجماعات المهنية (عدد الاجتماعات مع المجموعات والجماعات المهنية)؛
- تبادل المعارف بصورة منتظمة مع أصحاب المصلحة داخل البلد، لا سيما المشاريع/البرامج الممولة من الصندوق (عدد الاتصالات الكتابية/الشفوية)؛
- إعطاء معلومات موجزة للبعثات الزائرة (عدد الاجتماعات).

مؤشرات النتائج

- تحسين معرفة مقر الصندوق فيما يتعلق بالبلد؛
- تحسين قدرة مدير البرنامج القطري على رصد/المشاركة في الحوار داخل البلد؛
- زيادة تبادل الدروس المستفادة مع المشاريع وفيما بينها؛
- زيادة تكرار نهج الصندوق الابتكارية الناجحة للحد من الفقر ورفع مستوى تطبيقها.



(د) تنفيذ المشاريع

45 - ستتم مواءمة معايير تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة مع عمليات تقديم التقارير المنتظمة للصندوق (تقارير حالة المشروع)، وستشمل هذه المعايير، مثلا، المؤشرات التالية:

- نوعية الحسابات؛
- مواعيد مراجعة الحسابات ونوعيتها؛
- توفر الأموال النظيرة؛
- إجمالي الصرف بحسب المشاريع؛
- الامتثال لاتفاقية القرض؛
- الامتثال لإجراءات التوريد؛
- إعداد التقارير المرحلية؛
- إعداد تقارير الرصد.